المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 561-572

The Exacerbation of Unemployment in Al-Khums Region: A Case Study

Najwa Omar Ahmed Aljaneen *
Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts,
El-Mergib University, Al-Khums, Libya
***Email (for reference researcher):** noahmed@elmergib.edu.ly

تفاقم ظاهرة البطالة بمنطقة الخمس "دراسة حالة"

د. نجوى عمر الجنين *
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

Received: 23-01-2026; **Accepted:** 06-04-2026; **Published:** 22-04-2026

Abstract:
The current research aims to identify the phenomenon of unemployment and determine its causes and the extent of its spread in society through (analyzing the phenomenon of unemployment) using the descriptive analytical approach. The study was conducted within the city of Al-Khoms.
The most important results indicated that Libya is suffering from the aggravation of the phenomenon of structural unemployment resulting from the occupation of the production structure as a result of the cessation of the main production sectors, especially agricultural and industrial sectors.
The procedures to limit some projects helped increase unemployment, as the companies' management took the initiative to lay off a number of employees due to the surplus workforce in these companies.

Keywords: Unemployment, Apathy, Decrease in the labor force, Combating corruption, Lack of job opportunities.

الملخص
يهدف البحث الحالي الي التعرف على ظاهرة البطالة والوقوف على اسبابها ومدى انتشارها في المجتمع من خلال (تحليل ظاهرة البطالة) وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد اجريت الدراسة داخل مدينة الخمس فقد أشارت اهم النتائج الي ان ليبيا تعاني من تفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية الناجمة عن الاحتلال من الهيكل الإنتاجي نتيجة التوقف قطاعات الإنتاج الرئيسية وخاصة قطع زراعية والصناعية.
ساعدت إجراءات حصر بعض المشروعات في تزايد البطالة إذ بادرت إدارة الشركات إلى تسريح عدد من الموظفين لوجود فائض من القوة العاملة في هذه الشركات الامر الذي نتج نقص الخبرة وغياب المؤهلات مما اضطرها لاحق إلى تجميد أنشطتها وتسريح بقيمة العاملين لديها أدت سياسة التجارة الغير محدودة او الحرة وفتح الحدود على مصراعيها بدون ضوابط إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي قادر على اختفاء الكثير من الصناعات.

الكلمات المفتاحية :البطالة، العزوف، انخفاض حجم القوى العاملة، محاربة الفساد، عدم توافر فرص عمل.

المقدمة

تُعد ظاهرة البطالة من أكثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية تعقيداً في العصر الحديث، حيث تتجاوز كونها مجرد مؤشر اقتصادي لتمس جوهر الاستقرار المجتمعي والأمن القومي. فعلى المستوى العالمي، يعاني أكثر من مليار فرد من غياب فرص العمل، مما يجعلها قضية عابرة للحدود ترتبط بشكل وثيق بالتغيرات الديمغرافية والتحولات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية. وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه المشكلة أبعاداً استثنائية نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، والتي أدت إلى ركود في القطاعات الإنتاجية وتوقف مشاريع التنمية، مما جعل ليبيا تسجل معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بمحيطها الإقليمي.
وتبرز منطقة "الخمس" كدراسة حالة حيوية ضمن هذا السياق، نظراً لما تمتلكه من مقومات اقتصادية (زراعية، صناعية، وسياحية) واصطدامها في الوقت ذاته بتدفقات سكانية ونازحة كبيرة أدت إلى ضغط مباشر على سوق العمل المحلي. إن تزايد معدلات النمو السكاني، وتراجع الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي، مع انتشار ظواهر الفساد الإداري، أدى مجتمعاً إلى تفاقم هذه الظاهرة، مما أفرز آثاراً اجتماعية وأمنية خطيرة، بدأت بزيادة معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة، وصولاً إلى التهديدات المتعلقة بالأمن العام .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مشكلة الدراسة

تلقى مشكلة البطالة الكثير من الاهتمام على المستوى العالمي والمحلي، فهناك ما يزيد عن مليار عاطل عن العمل وموزعين في مختلف أنحاء العالم، لذلك تعتبر مشكلة أساسية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وترتبط مشكلة البطالة بالتغيرات الديمغرافية والاقتصادية، وغالباً ما تكون هذه النتائج حتمية للنمو الحضري، فعندما يزداد حجم القوة العاملة بمعدلات تفوق قدرة المدينة على استيعابها وتوفير فرص العمل لها تبرز البطالة كمشكلة ويزداد تأثيرها في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الإعالة.

نظراً لأهمية إبراز مشكلة البطالة بشكل واسع في ليبيا وبشكل خاص في منطقة الدراسة تمثلت المشكلة في التساؤلات التالية: -

1- ما هو واقع البطالة في منطقة الخمس وما هي أسبابها؟

2- ما آثار البطالة وطرق معالجتها؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة التي تعتبر من المشكلات المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي فهي ترتبط بعنصر العمل الذي يمثل الوسيلة والغاية والذي يختلف عن بقية عناصر الانتاج لأن تعطله يعني تدهور إنتاجية وتآكل امكاناته وقدراته ونقص الموارد البشرية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث في منطقة الخمس وهي تتمثل في موقعها المكاني تقع على الساحل الشمالي الغربي من ليبيا، فيحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب منطقة النقازة ومن الشرق وادي كعام ومدينة زليتين ومن الجنوب مرتفعات جبال نفوسة التي تفصلها عن مدينة مسلاته انظر الخريطة رقم (1) إما فلكيا بين خطي طول 5 – 14˚، 26 – 14˚ شرقاً، ودائرتي عرض 25 – 32˚، 45 – 32˚ شمالاً. وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة حوالي 737.5 كم^2.

الشكل (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الراسة

أما الحدود الزمنية: وهي تشمل الفترة الزمنية التي يقوم بها الباحث في تجميع المعلومات التي لها علاقة بالبطالة والبيانات السكانية.

منهجية الدراسة:

يستخدم البحث المنهج الوصفي المقارن الذي بتحليل البيانات التي تتعلق بأسباب ظهور البطالة في ليبيا والآثار المترتبة عليها بالاعتماد على ما ينشره الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا والمعلومات وما تنشره المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة وما تنظمه المصادر والمراجع العربية والاجتماعية والرسائل الجامعية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فرضية الدراسة:

يقوم البحث على فرضية مفادها تعتبر البطالة في ليبيا من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي والتي أدت إلى آثار اقتصادية واجتماعية تنذر بالخطر إن لم تتخذ الإجراءات التنموية السريعة التي تسهم في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

المصدر: مصطفى المبرد، النمو السكاني وأثره على استخدامات الأرض في منطقة الخمس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ورقة عمل ، المؤتمر الاقتصادي الثاني ،2018.

ظاهرة البطالة

البطالة كمشكلة يزداد تأثيرها في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الإعالة، وقد أصبحت مشكلة حيوية تعاني منها ليبيا بصورة كبيرة وسكان منطقة الخمس بصورة خاصة، مما يهدد الأمن والاستقرار الامر الذي يجعل توفير فرص عمل من القضايا التي تواجه المتخصصين في السياسة والاقتصاد في ليبيا.

يقصد بالبطالة الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الاجور السائدة[1] .

حتى نتمكن من ايجاد الحلول للبطالة في مجتمعنا لابد من البحث عن الاسباب حيث تختلف من مكان لأخر ومن زمن لأخر[2] ويمكن ذكر أهم الاسباب في التالي :

1) **الهجرة الوافدة** - تعد الهجرة من الأسباب التي لها دور واضح وبارز في ظهور ظاهرة البطالة وهي أحد آثارها وانعكاساتها على الكثير من الأمور، ومن انتشار الأحياء الفقيرة في مختلف المدن وعند زيادة عدد المهاجرين للمنطقة تزداد بذلك القوى العاملة, والجدول (1) يوضح عدد النازحين لمنطقة الخمس وقد كانت أداء الهجرة مرتفع في عام 2006م حيث بلغ حوالي 1279 مهاجراً، وقد استقبلت منطقة الخمس أعداد كبيرة من المهاجرين وذلك بسبب الحروب في بعض المناطق الليبية، إذ بلغ عدد المهاجرين للمنطقة ما بين العام 2011-2012م حوالي 984 نازح، في حين ازداد سنة 2019م 2020م إلى حوالي 4870 أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

جدول (1) عدد النازحين لمنطقة الخمس سنة 2011-2019

السنة	عدد النازحين
2011	984
2014	1411
2016	1748
2018	298
2019	4870
المجموع	9311

المصدر: الشؤون الاجتماعية الخمس – تقرير غير منشور، 2020م.

والشكل (2) يوضح نسبة النازحين الى مدينة الخمس في الفترة بين 2011 الى الفترة 2019 وكانت اكبر نسبة في سنة 2019م حيث بلغت 52.3%

(1) علي عبدالوهاب نجا،مشكلة البطالة واثر الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الاسكندرية،الدار الجامعية،2005.

2 () سمارة البهلول،أسباب مشكلة البطالة في المجتمع، المجلة العلمية ،جامعة دمياط،كلية الاداب،2021،العدد 1 ،ص184.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

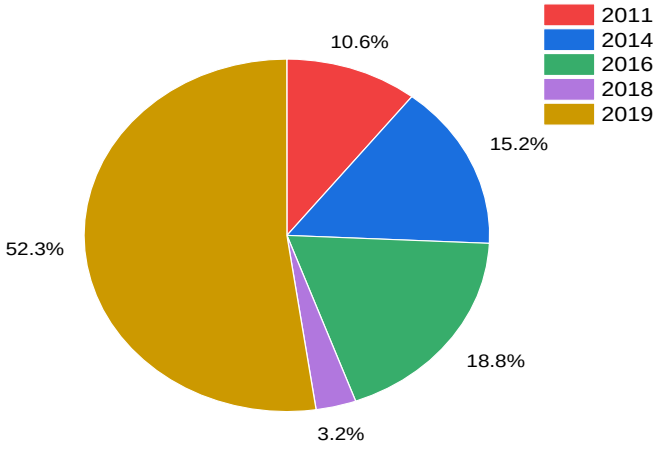

الشكل (2) عدد النازحين الى مدينة الخمس في الفترة الزمنية من سنة 2011 م الى 2019م

2- معدل النمو السكاني: إن لمعدلات النمو السكاني في المنطقة دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات البطالة فيها إذ امتازت المنطقة بمعدلات نمو سكانية مرتفعة إذ بلغت أعلاه بين تعدادي 73-84 بنسبة 5% وكانت نسبة الزيادة حوالي 71.6% في حين وصلت بين تعدادي 84-95 إلى حوالي 3% بينما من 2000-2010م وصلت نسبة الزيادة 4% وأن هذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة القوى العاملة المعروضة الذي يقابلها قلة فرص العمل مما يولد ظاهرة البطالة.

3- نسبة الأمية: إن للتعليم أثاراً عديدة تنعكس على خصائص السكان المختلفة ومنها البطالة إذ أن فرص العمل ترتبط إلى حد كبير بالوظيفة التي يمكن الحصول عليها إلا من خلال التعليم إذ تباينت نسبة الأمية في منطقة الدراسة، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل.

4- نسبة سكان الريف: إن نسبة الريف في المنطقة تشهد انخفاضاً مستمراً بسبب نقص الخدمات فيه بالإضافة إلى قلة فرص العمل نتيجة لتدهور القطاع الزراعي مما يجعله مناطق طاردة للسكان وبالتالي بروز ظاهرة البطالة فيه وبشكل واضح.

5- نسبة سكان الحضر: لقد تباينت نسبة سكان الحضر في المنطقة نتيجة للعوامل المشجعة والباعثة على التحضر إذ تباينت توزيعهم نتيجة تأثير العوامل الطبيعية والبشرية وما يوجد من الإمكانيات والفعاليات الحياتية المختلفة إذ تمتاز منطقة الخمس بارتفاع نسبة سكان الحضر فيها. تقسم آثار البطالة في منطقة الخمس إلى ما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية:

ومن أهم هذه الآثار هي:

-**الفقر:** يقصد به عدم القدرة للوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات المهمة المادية كالطعام والسكن والملبس ووسائل التعليم والصحة...إلخ، وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وتعد البطالة سبباً رئيسياً للفقر، بل البطالة أساس الفقر بارتفاع نسبتها يزداد عدد الفقراء، ووفقاً للمؤشرات تعتبر منطقة الخمس من المدن الليبية التي تحتاج إلى العديد من الاحتياجات الأساسية وتوجد به نسبة فقر، حيث يعيش حوالي ثلث السكان في فقر، ففي عام 2020 اعتبر حوالي.90.000 الف شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية 30% منهم من الأطفال و34% من النساء[1]. والجدول (2) يوضح مستوى الفقر في الوحدات الإدارية بالمنطقة.

(1) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية VNOCHA 2020، خطة الاستجابة الإنسانية، ليبيا.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول (2) مستوى الفقر في الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة سنة 2020م

المحلة	عدد الأسر الفقيرة
غنيمة	6
سيلين	48
المرقب	33
الجحاوات	30
الخمس المدينة	62
لبده	25
رأس الحمام	35
أولاد خليفة	35
سوق الخميس	83
الساحل	66
قوقاس	58
كعام	67
المجموع	548

المصدر: الشؤون الاجتماعية الخمس – تقرير غير منشور، 2020م.

اما الشكل (3) يوضح نسبة الفقر في الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة حيث تكون اكبر نسبة فقر في منطقة سوق الخميس والتي تقدر بحوالي 15.1%

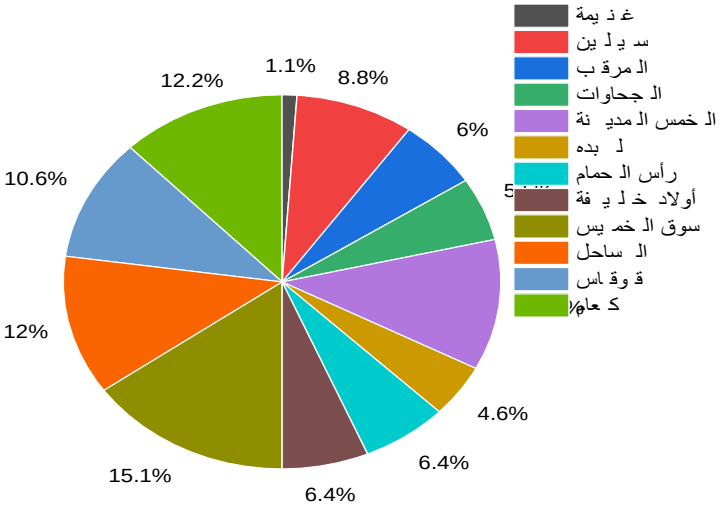

الشكل (3) مستوى الفقر في الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة سنة **2020م**

2- انخفاض حجم القوى العاملة: وهذا يعني هدر واضح وتعطيل للمورد البشري إذ يعني أننا لا نستخدم كل الإمكانات البشرية المتاحة لزيادة إنتاج السلع والخدمات إذ يعد العنصر البشري عنصراً أساسياً من وجهة النظر الاقتصادية، ويؤدي انخفاض حجم القوى العاملة إلى ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة للمنتجين واختلال معادلة الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى وجود اقتصاد مستهلك ومتوقف عن النمو، وبالتالي العجز عن ضمان مدخلات للتنمية والقضاء على استثمار أعداد المنشآت أو المؤسسات الصناعية المختلفة (الصغيرة والمتوسطة والكبرى) في منطقة الخمس من حيث أعدادها وأعداد العاملين فيها.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

للمتغيرات الاجتماعية أثر واضح بفعل شريحة من السكان لا يمارسون العمل، وتقترن البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي بظهور المشكلات النفسية والمشكلات الاجتماعية وسوء التغذية والأمية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية فضلاً عن تناقضات اجتماعية وتدني مستوى التعليم والذي يعد أحد أهم الآثار الاجتماعية للبطالة أو تعد هذه المشكلة من المشكلات النوعية والاجتماعية تعلق بمدى اهتمام الأهالي بالتعليم أو تدني المستوى المعيشي.

أهم الطرق المعالجة:

توزيع فرص العمل المختلفة (صناعة وزراعة وخدمات نوعية) حجم سكان كل منطقة، بحيث يستوعب القوى العاملة والعاطلين عن العمل (البطالة) وخاصة في منطقة الخمس لاستيعاب الفئات المختلفة.

رفع نسبة التعليم وبخاصة الفئات التي لا تقرأ ولا تكتب من القادرين على العمل وذلك من خلال دورات سريعة وزجهم في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

خفض معدلات النمو السكاني وبخاصة في المنطقة للحد من زيادة أعداد السكان بشكل لا يتلاءم مع خطط التنمية المختلفة وبالتالي تضاعف مشكلة البطالة والآثار التي ترافق ذلك.

واقع البطالة وأسبابها في منطقة الدراسة

أولاً: واقع البطالة:

لم تعد ظاهرة البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، فقد رجحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكو" ارتفاعاً في معدلات التضخم وفاتورة الاستيراد ونسبة البطالة بين الليبيين كأعلى نسبة في المنطقة بسبب تدهور أسعار النفط وتوقف إنشاء مشروعات التنمية المختلفة وانتشار جائحة كارونا بتحقيق نحو 3.1% لعام 2021، حيث لوحظ من خلال توقعات اللجنة إلى انكماش الاقتصاد الليبي بنسبة 8.7% في العام 2019م[1] لدى احتدام الصراع وعدم التوصل إلى اتفاق بين الليبيين، فحين صنف التقرير الأممي نسبة البطاقة في ليبيا كأعلى معدل من المنطقة العربية حيث بلغ 22% وتزيد عن تونس والأردن 21%، ويتوقع التقرير أن ترتفع نسبة البطالة في عام 2022م في المنطقة العربية بسبب الإغلاقات المرتبطة بكوفية 19 وكذلك بسبب المشاكل المختلفة التي تمر بها المنطقة.[2]

وتعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، كما لم تعد ظاهرة البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت من اخطر مشاكل الدول المتقدمة وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي، هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية، لذا فإن هدف الزيادة حجم العمالة ومن ثم التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين لوضع السياسات الاقتصادية في أي مجتمع، تمثل البطالة في منطقة الخمس تحدياً مهماً لاستراتيجية التنمية البشرية لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث بقيت البطالة مستقرة في ليبيا نسبياً في حدود 18.5% خلال عامي 2006 – 2014م ومع ذلك يظل الشباب هم الأكثر تأثيراً حيث أن نسبة 69.8% من الشابات بين سن 15 – 24 عاطلات عن العمل مقارنة بـ 42.3% من الشباب في عام 2019م[3] وفقاً للتغييرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، ولقد وصلت البطالة في منطقة الدراسة سنة 2006م حوالي 16 ألف عاطل عن العمل، كما ذكر تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن نسبة بطالة الإناث تضاعف في غضون ثلاث سنوات فقط ليصل من 11.3% عام

(1) مكتب الشؤون الاجتماعية، تقارير غير منشورة 2020م.

(2) فارس كريم بريهي، إشكالية البطالة في العالم العربي وعلاقتها في الجريمة، مركز العربي للدراسات الأمية، وتدريب الرياض – السعودية، 1989م.

(3)عباس فاضل السعدي، دراسات في جمع السكان، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1980م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2010م إلى 22.4% عام 2013م، في حين ارتفعت نسبة البطالة للذكور بنسبة 2% أي من 11.3% في عام 2010م إلى 14.5% في عام 2013م.[1]

كما أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكو" ارتفاعاً في معدلات التضخم وفاتورة الاستيراد ونسبة البطالة بين الليبيين كأعلى نسبة في المنطقة بسبب تدهور أسعار النفط وانتشار جائحة كارونا.

ويمكن تعرف البطالة على أنها الحالة التي يوجد فيها العديد من غير العاملين الراغبين بالحصول على عمل مأجور لكنهم لا يستطيعون ذلك حيث ان الأطفال والعجزة الغير راغبين بالعمل لا يتم احتسابهم عند حساب نسب البطالة فهم يعدون خارج قوى العمل.

ثانياً: أسباب البطالة

1 - تدهور الزراعة:

أهمية ودور القطاع الزراعي باعتباره واحد من القطاعات الاقتصادية المركزية المهمة والمحركة للاقتصاد الليبي مما يوفره من السلع الغذائية المواد الأولية اللازمة للقطاعات الأخرى وتوفير فرص عمل واسعة للسكان وبالتالي تعكس آثاره في التقليل من حجم البطالة بسبب ارتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين حاجة إنسانية أساسية وبالأمن الغذائي للوطن. لذا فإن كافة استراتيجيات سياسات الزراعة استهدفت تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي إلاَّ أن ذلك لم يتحقق في أي مرحلة، وقد شهدت المرحلة ما بعد 2012م الابتعاد بدرجة أكبر، هذا الهدف بسبب الأضرار الجسمية التي أصابت البنى الارتكازية وخاصة الدواجن لذا انصبت السياسة الإنتاجية الزراعية في العقود الماضية على محاولة الوصول إلى استقلال الموارد المتاحة قدر الإمكان ويتحقق تركيبة محصولية مناسبة غير أنها كانت من عدم الاستقرار مما يسبب عدم تطور الإنتاج بشكل يتناسب مع نمو حاجات المجتمع إلى الغذاء واحتياجات الثروة الحيوانية إلى العلف وحاجة الصناعات الوطنية للمواد الأولية وتتركز الزراعية في المنطقة في الموسم الشتوي على زراعة القمح والشعير بالدرجة الأولى، وفي موسم الصيف على الخضروات ومحاصل الحبوب الصيفية، وتعتبر الزراعة بمنطقة الخمس من القطاعات الهامة التي تساهم في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي وتأمين الغذاء وهو الاكتفاء الذاتي لمختلف المحاصيل التي تناسب زراعتها مع بيئة المنطقة وباعتبارها مصدر عيش واعتماد على نسبة كبيرة من السكان على القطاع الزراعي.

2 - الصناعة:

يعد القطاع الصناعي من اهم القطاعات التي تسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتكوين دخوله الأفراد ويسهم بشكل مباشر في رفاهية المجتمع ورفع مستوى المعيشة من خلال امتصاصه لجزء من العمالة وتخفيف وطأة البطالة[2]، فهو يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي تحرك وتسارع عجلة التنمية وذلك لما يمتلكه هذا القطاع من إمكانات وقدرات عالية من خلال تحضير القطاعات الأخرى بارتباطاته التشابكية ولتداخل العلاقات الاقتصادية معها، وواجهت الصناعة التحويلية في ليبيا العديد من المعوقات والتحديات التي عرقلت أداؤها لدورها التنموي نتيجة لمجموعة من الأسباب التي خلقتها الظروف غير الطبيعية التي رافقت هذه الصناعة خلال عقد من الزمن إذ أن حالة العقوبات الاقتصادية في التسعينات كان لها آثار سلبية على الاقتصاد الليبي بشكل عام، وقطاع الصناعة التحويلية بوجه خاص إذ يمكن تلخيصها بالاتي:

أ - الموارد الأولية:

هي الموارد التي تصنع منها السلع المختلفة التي يستخدمها الإنسان، وقد تكون مواد خام حيوانية أو نباتية أو معدنية من منتجات الحرف الأولية تقوم عليها الصناعات الأولية مثل تحويل القمح إلى طحين أو تحويل خام الحديد إلى حديد خام، كما أنها قد تكون مواد شبه نهائية الصنع من منتجات الصناعات الأولية أو من غيرها تقوم عليها صناعات ثانوية مثل تحويل الطحين إلى خبز وتحويل الجلود الخام إلى جلود مدبوغة أو

1 ()مكتب الشؤون الاجتماعية، مصدر سابق.

(2) عياد ميلاد المجرش، العلاقة بين النمو السكاني والنشاط الاقتصادي والنقل بالسيارات في منطقة الخمس، المؤتمر الجغرافي الثالث عشر، الخمس، 2012م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى أحذية، وتحويل الحديد الخام إلى صلب أو إلى سلع بدائية ولا يعنى مجرد وجود المواد الأولية في موقع ما فرض قيام الصناعة التي تستخدمها فيه فلابد من صراعات اعتمادات أخرى فيها الكميات الموجودة ومدخلها ما إذا كانت قليلة لا تكفي لتشغيل المصنع طوال مدة على الأقل أو كانت صعبة المدخل فإن أهميتها تكون قليلة وقد يكون من الأفضل استيرادها من موقع آخر في الداخل أو الخارج واختيار مكان المصنع حيث تكون تكاليف النقل إليه أقل منها من ناحية قابليتها للنقل وتحملها تكاليف وسائطه الموجودة، فبعض منها يكون سريع التلف كالأسماك، كما أن بعض المواد الأولية لا يتحمل النقل مسافات طويلة كخامات الفلزات الفقيرة بينما يستطيع تحملها كالحديد الخام.

ب- الأيدي العاملة والخبرة الفنية:

اليد العاملة عنصر مهم في جميع العمليات الصناعية لأن أهمية هذا العنصر في تحديد موقع الصناعة يختلف من صناعة إلى أخرى ومن مصنع إلى آخر فيها ما تحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة كصناعة الغزل والنسج القطني أو منها ما يحتاج إلى أيدي عاملة قليلة كمعامل الخبز والمعجنات في منطقة الخمس، أو منها ما تحتاج أيدي عاملة ماهرة كما هو في صناعة مواد البناء، لذا فإن توفير اليد العاملة من العمليات الصناعية هو أحد العوامل الرئيسية في قيام الصناعات التحويلية وتطورها على الرغم من إمكانية هجرة العمال إلى مناطق الصناعة بشرط أن تكون الأجور مرتفعة وتأثير العمال على الصناعة في اختيار توقيعها يتمثل بمدى توفير العمال من الناحية الكمية ومن ناحية المهارة الفنية ومدى الاختلاف بين المناطقة المختلفة في تكاليف العمال تختلف هذه العوامل فيها بينها بالنسبة للوحدات الإدارية التحويلية في منطقة الخمس إلى القطاع الخاص في نقص المهارات في اليد العاملة بصورة عامة، والخبرات الفنية بصورة خاصة[1]، لأن التدريب الإداري بمختلف أنواعه لا يزال ناقصاً في أغلب القطاعات الصناعية فيما يلقي على عاتق المنطقة المسؤولية عن اخفاق العديد من الصناعات القائمة أو الجديدة هو إخفاق الإدارة النقص الحاد في الكادر الإداري اللازم لإدارة المشاريع الصناعية ويظهر ذلك واضحاً في قطاع الصناعات الغذائية كما هو الحال في مصنع التمور سابقاً بمنطقة الخمس.

ج - حجم التسوق:

لابد للصناعة أن تصرّف إنتاجها سواء كان التصريف داخلياً للمستهلك المحلي أو كان للأسواق الخارجية عن طريق التصدير ويختلف السوق الداخلي من مكان إلى آخر تبعاً لازدحام السكان وكثرتهم العددية من جهة ومدى تقدم الصناعة واعتمادها على صناعات جانبية من جهة أخرى.

وكواشف تحديد الأسواق الدول المتقدمة لا تعني إيقاف البناء الصناعي تقدره أتعني ضرورة معالجة ذلك عن طريق فتح الأسواق النامية الصناعات بعضها البعض الآخر وإيجاد صيغ التكامل الصناعي وهذا وارد في الوطن العربي تمثل سوقاً واسعاً متزايدة الطلب، فعلى الرغم ما طرأ على تطور الإنتاج للصناعة التحويلية في الدول العربية فإن الطلب على منتوجات زاد معدلات تعرف الزيادة المحققة في الإنتاج.

د-رأس المال:

يُعد رأس المال اللازم للاستثمار الصناعي الأكبر في الدول النامية، ويعترض أن هذه الدولة تحتاج أي استثمار ما بين 12 – 15% من دخلها لتحفيز الاقتصاد، ولكي يتقابل وتتجاوز معدلات النمو السكانية التي عادة يتحقق فائض في العمليات الاقتصادية أو استثمار في الاقتصاد، ومن ثم عبور دورة الفقر مما ينتج تراكم رأس المال من خلال نمو الانتقاء 1% من الدخل القومي في الصناعة تكفي لبدأ العملية الصناعية والاقتصادية عامة مقارنة بنسبة 20% وجعل استمرار الفجوة الاقتصادية والصناعية خاصة قائمة بل ومتصاعدة بين الدول النامية والصناعية أن نسبة 7.10 وينظر إليها كونها متحفظة في الواقع في الدول النامية عند مقابلتها نسبة نمو السكان العالمية وعدم التنشئة بعوائد الاستثمار في المناطق المتطورة للثقة في عوائد الاستثمار، بما أن هذه النسبة ينظر إليها كونها منخفضة استناداً إلى الأقسام الفعلية الناتج المحلي في الدول النامية إلا أنها مرتفعة في ذات الوقت بحسب الأقسام الفعلية للناتج في الدول المتقدمة.

1 () محمد مختار العماري، تطور القوى العاملة ومعوقاتها في ليبيا 1973-2006م المؤتمر الجغرافي الثالث عشر، الخمس، 2012م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هـ - التلوث الصناعي:

التلوث الصناعي تلوث عناصر النظم البيئية جاءت مع الثورة الصناعية وما رافقها من تطورات عبر مراحل مختلفة مع تطور مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والتوسع العمراني وسوء استخدام العوامل التي تعكس آثارها في مختلف ميادين الحياة الصحية ومنها:

تلوث المياه: هو المصدر الذي يتأثر عكسياً نوعاً وكماً من جميع النشاطات الآدمية على الأرض وفي الهواء والماء ومع ذلك فتلوث الماء ظاهرة نتيجة للنشاطات الآدمية قديمة قدم الغضاض والتلال، فالتطور الصناعي والتمدن والنشاطات التنموية. الماء اليوم ومعظم العالم تشغيل ملايين اللترات من مياه المجاري والأطنان من النفايات المنزلية والصناعية وأن مصدر المياه الجوفية يواجه المصير نفسه في معظم مناطق العالم تحتل الصناعة مركزاً متقدماً ومستمراً، وان تلوث مصادر المياه قادرة لتدهور ثابت ومنتظم الثورة وتأثير سلبي على الأراضي الزراعية.

تلوث التربة: التربة تكوين طبيعي مستمر وقد صنعته الطبيعة بعمليات فيزيائية وكتفاعلات كيمياوية وحياتية الغلاف الصخري والغلاف الغازي والحياتي النباتي والحيوان والإنسان ولكل أنواع النبات وبعض أنواع الحيوان ووسطاً ملائماً لإنتاج الغلاف الاقتصادي الذي يستخدمها الإنسان، وفي الأحوال المثالية، وتكون التربة من 45% ومن المواد المعدنية[1] 5.5% من المواد العضوية وفيما يشغل الماء 25% والهواء 25% وتلوث التربة هوائياً تغيرات فيزيائية أو كيميائية في التربة يسبب لها تغير في الاستعمال أو تجعلها غير قادرة على الاستعمال النافع بدون معالجة المخلفات الصلبة الاستثمار من معادن مختلفة بالتعدين السطحي والباطني بالنفايات السائلة.

3 - الفساد: أدى الفساد الإداري والمالي غلى استنزاف معظم الموارد المالية التي أعادت بناء الاقتصادي الوطني والبنى التحتية، وخلق فرص عمل واسعة فالفساد الإداري يؤثر على اتساع فجوة البطالة بسبب نقص جانب الطلب على العمل مقابل اتساع جانب العرض وذلك من خلال الآتي:

1- التعيين في الوظائف الحكومية ليس الكفاءة والشهادة الدراسية وإنما على أساس المحسوبية مما يجعل المستحقين فعلاً للعمل بعيدين عنها.

2- تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الحداث بدلاً من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة الأجور المدنية للأحداث.

3- غياب المتابعة للمشروعات المفردة في المنطقة من قبل الحكومة المركزية إذ تصل نسب تنفيذ المشروعات إلى أقل من 5% تقريباً لتلك المشروعات في عدة أعوام مما ترك أثراً عميقاً على معدلات البطالة.

إن انتشار الفساد الإداري والمالي له تأثيراته الكبيرة على عملية الاستثمار إذ يؤدي إلى خفض نسبته وخاصة الخارجية إضافة إلى هروب رؤوس الأموال الداخلية، فالدول الأكثر فساداً دولاً مبدرة لثرواتها الداخلية وطاردة الاستثمارات كذلك تهدر الحكومة كثيراً من مواردها المالية نتيجة ارتفاع التكاليف التي تدفعها على مشاريعها الاقتصادية والصفقات التي تبرمها نتيجة الرشوة والفساد، وكنتيجة لممارسات رجال الأعمال الذين يتعمدون على الفساد كمنهج في التعامل ويخالفون الأحكام والقوانين، تزداد درجة حجم التهرب الضريبي من قبلهم، إذ أن الصفقات التجارية التي تنجزها هذه الفئة نادراً ما تخضع للضرائب بشكل صحيح الأمر الذي ينجم عنه عجز الميزانية العامة للدولة لقسم من إيراداتها وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة مما يدفع الدولة إلى تخفيض مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين إضافة إلى وضع سياسات لمعالجة قضايا كثيرة ومنها مشكلة البطالة.

آثار البطالة:

كون البطالة مشكلة هامة في المجتمع المعاصر يوجد العديد من الآثار السلبية على الأفراد والمجتمع بشكل عام وأهمها:

(1) علي عبد الوهاب نجا مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليهم، دراسة تحليلية تطبيقية، مرجع سابق

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1 – الأثر الأمني للبطالة:
تؤدي البطالة إلى فقدان العديد لمورد معيشتهم الأساسي مما يدفعهم للبحث عن وسائل بديلة لتأمين الاحتياجات كالجريمة وخصوصاً المنظمة منها، فنسب البطالة المرتفعة تسبب عادة نمواً في عالم الجريمة وبالأخص التهريب والتزوير والاتجار بالمخدرات مما أثر على استقرار المجتمع ووضعه الأمني بشكل كبير.
وتشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة، وترى هذه الدراسات أن السرقة هي أول أسباب البطالة وكلما زادت البطاقة زادت جرائم القتل والاغتصاب والاعتداء.
2 – الأثر السياسي للبطالة:
تؤدي البطالة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلدان التي تتفاقم فيها لأن الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل وعدم انقطاع الدخل يعني صعوبة الحياة منتجة لعجز الإنسان عن تلبية حاجاته حاجات أسرته الضرورية مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم والانخراط في منظمات الإرهاب التي تقدم له الإغراءات وتدفعه باتجاه الانتقام من مجتمعه وعندما يكون المتحصل غير قادر على الإنفاق على نفسه أو من يعيله سوف يزداد شعور خيبة الأمل والإحباط وتسوء حالته النفسية ويدفعه ذلك إلى الاعتداء على نفسه أو على الغير من الأفراد أو على الممتلكات العامة والخاصة.
3 – الأثر الاجتماعي للبطالة:
تتسبب البطالة في فقدان العديد من العائلات لمعيليها مما يتسبب ارتفاع معدل الخلافات العائلية وحالات الطلاق وفقاً لدراسة إحصائية في الولايات المتحدة تناولت معدلات الطلاق والبطالة بين عامي 1960 إلى 2005 للتفكك العائلي والمجتمعي بشكل عام هذا التفكك الاجتماعي بدوره يتسبب إلى الاتجاه إلى عالم الجريمة[1]،وكما أنه يزيد من حجم الفقر ويزيد من خطورة الأثر الأمني للبطالة وبالإضافة لذلك فمن المعروف كون البطالة سبباً هاماً للهجرة الخارجية وخاصة هجرة الكفاءات العلمية والفنية.
4 – الأثر الاقتصادي للبطالة:
كون الاقتصادات بشكل عام تعتمد على الناتج الكلي للأفراد فالبطالة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، عدا عن أنها تؤدي إلى خفض الأجور كون العرض أكبر بكثير من الطلب فما يجعل العاملين مرغمين على القبول بأجورٍ أدنى مخافة عدم العثور على عمل أفضل.

طرق معالجة البطالة
تتمثل فيما يلي:
1 – تنشيط القطاع الاقتصادي:
يجب أن تكون الحكومة راعية للناس أنفسهم ولكن الأموال التي تسمع للأشخاص والمنتجين التجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً ما يمكن للحكومة أن تفعل.
البطالة تأثيرات اقتصادية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية:
البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
نسب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الرحمان وتدني مستويات الدخل.
تؤدي إلى تعاطي المخدرات وتصيب الاكتئاب والاغتراب الداخلي.
تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.
تسهم في إهدار قيمة العمل البشري والزيادة العجز في الموازنة العامة.
تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي لتكوين الرأسمال الناتج المحلي وهذا يؤدي لمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد.

(1) السيد رمضان الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي – المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1985م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2 – توفير فرص عمل:

على الدولة (القطاع العام والقطاع الخاص) رفع الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات والقيام بإصلاح مؤسسي يركز على المادة تقسم فرص العمل على القطاع العام والخاص والمشترك والمنظمات بنسبة الحكومية والأهلية والقطاع المدني بالإضافة إلى القيام بتطور التعاون الاقتصادي الإقليمي مع ضرورة التحليل المستمر للأسباب البطالة والقيام بتشجيع ودعم القابلية للعمل بالعمل على إصلاح منظومة ونوعية التعليم وأساليبه واستحداث وتطوير نوعية التدريب والبيئة المؤسسية العلمية والتطبيقية لافتاً إلى أنه يجب اتساع فرص تمكين المرأة في برامج التشغيل ودعم مؤسسات وشركات التوظيف العامة والخاصة بالإضافة إلى توفير الموارد التدريبية لتغذية التعليم المستمر وتحقيق التوافق اللازم بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم والتحليل المستمر للنتائج، يرى الخبراء أن الحل ليس سهلاً ويحتاج لعلاج من جذور المشكلة يمثل في:

1- زيادة الاهتمام بالاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة المصانع والمشاريع وزيادة فرص العمل.
2- القضاء على مشكلة الانفجار السكاني الذي يبتلع كافة جهود التنمية.
3- تحسين النظام التعليمي الذي يوفر العمالة الماهرة المدربة.
4- دعم المشروعات الصغيرة والصناعية والزراعية الحديثة ودعمها من قبل الدولة لتشجيع الشباب على الإقبال على هذه المجالات الجديدة.
5- العمل الحر وتغيير الفكر الذي كان سائداً وهو أن الحكومة هي المسؤولة عن تشغيل الخريجين.
6- تحسين النظام الاقتصادي.

3 – محاربة الفساد:

يقصد به وجود خلل في الأداء والانحراف عن الطريق المستقيم وأن الفساد أيضاً هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وأن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري.

لمحاربة الفساد يتطلب خطوات علاجية للقضاء عليه وهي:

1-عدم التسامح والتساهل والتهاون في تطبيق القانون بعيداً عن المزاجية.
2- الاستبداد والانفراد والبيروقراطية لدى بعض المسؤولين في أجهزة الدولة لإيهام أجهزة الرقابة بأنه على مستوى من النزاهة أن هذا الأسلوب أدى إلى فقدان الثقة لمؤسسات الدولة ومحاربة إلحاق الضرر فيها.
3- التدقيق في العاملين على الأجهزة والرقابة والتفتيشية والتدقيقية والمالية ولجان النزاهة فهؤلاء هم المسؤولين عن كشف الفساد المالي والإداري.
4- الإدارة النزيهة والكفؤة والمؤمنة فالإدارة وحسب المفهوم الحديث لها هي علم استخدام الأساليب الصحيحة وقت في كيفية استخدام تلك الأساليب.
5- توفير السكن: إن حق السكن هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان، ويتسم بأهمية خاصة في سائر بلاد العالم عامة ان عدم توفر السكن تجعل الانسان مهدد وغير امن مثل السكن المؤقت او القيام بتأجير المسكن هذه التحولات في المنطقة نجت عنها العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في زيادة تعقد مشكلة السكن.

الخاتمــة

من خلال ما تمت دراسته تبين أن ظاهرة البطالة من التحديات التي تعاني منها أغلب المجتمعات، وتعد أحد عوائق التنمية الاقتصادية ،وبازدياد معدلات البطالة سيزداد الفقر وسيؤثر ذلك على الحياة المعيشية للفرد، كما و تؤثر البطالة على فئة الشباب والخريجين الجامعيين وكذلك على القطاعات الاقتصادية والزراعية إضافة إلي تراجع عائدات النفط وضعف حماية العمال او الموظفين والعقود المؤقتة كذلك رفض العمل في قطاعات معينة من قبل بعض الشباب، لذا لابد من تظافر الجهود سواء من الحكومة او من القطاع الخاص بتوفير فرص العمل لان الحد من البطالة هو خطوة نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستنتاجيات:

1- تعاني ليبيا من تفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية الناجمة عن الاحتلال من الهيكل الإنتاجي نتيجة التوقف قطاعات الإنتاج الرئيسية وخاصة قطع زراعية والصناعية.
2- ساعدت إجراءات حصر بعض المشروعات في تزايد البطالة إذ بادرت إدارة الشركات إلى تسريح عدد من الموظفين لوجود فائض من القوة العاملة في هذه الشركات الامر الذي نتج نقص الخبرة وغياب المؤهلات مما اضطرها لاحق إلى تجميد أنشطتها وتسريح بقيمة العاملين لديها.
3- أدت سياسة التجارة الغير محدودة او الحرة وفتح الحدود على مصراعيها بدون ضوابط إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي قادر على اختفاء الكثير من الصناعات .
4- لعبت البطالة دور كبير عدم استقرار الوضع الأمني الامر الذي ادى إلى تفشي الكثير من الظواهر التي لا تتماشى مع المجتمع الليبي.

التوصيـات:

1- دعم وتطوير القطاع الخاص بكافة أنشطته والعمل على إزالة مخاوفه وإعطائه الضمانات لتوسيع نشاطه بهدف خلق فرص العمل لاستيعاب الأعداد الفائضة عن حاجة سوق العمل.
2- التنسيق بين وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك مع المركز المختص بجمع المعلومات لجمع بيانات عن أعداد البطالة والباحثين عن العمل في ليبيا للتعرف على حجمها.
3- اعداد برامج لدعم الصناعات المختلفة مثل منح القروض التي تساعد حصولهم على المعدات والآلات والمستلزمات الأخرى وإعفائها من الضرائب لتمكينها من منافسة المنتجات تكون هذه المشاريع قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة.
4- العمل على تقديم معونات مالية للباحثين عن العمل من قبل صندوق خاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى حين إيجاد فرص عمل لهم.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجـــع

أولاً: الكتب.

1- علي عبد الوهاب نجا مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليهم، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر، مصر، الإسكندرية، 2005م.
2- السيد رمضان الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي – المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1985م.
3- فارس كريم بريهي، إشكالية البطالة في العالم العربي وعلاقتها في الجريمة، مركز العربي للدراسات الأمية، وتدريب الرياض – السعودية، 1989م.
4- عباس فاضل السعدي، دراسات في جمع السكان، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1980م.
5- سمارة البهلول،أسباب مشكلة البطالة في المجتمع، المجلة العلمية ،جامعة دمياط،كلية الاداب،2021،العدد 1.

ثانياً: المجلات:

1- عياد ميلاد المجرش، العلاقة بين النمو السكاني والنشاط الاقتصادي والنقل بالسيارات في منطقة الخمس، المؤتمر الجغرافي الثالث عشر، الخمس، 2012م.
2- محمد مختار العماري، تطور القوى العاملة ومعوقاتها في ليبيا 1973-2006م المؤتمر الجغرافي الثالث عشر، الخمس، 2012م.

ثالثاً: مقابلات شخصية:

1- محمد الزرقاني – مدير مكتب الشؤون الاجتماعية الخمس.

رابعاً: التقارير

1- مكتب الشؤون الاجتماعية، تقارير غير منشورة، سنة 2020م.
2- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية VNOCHA 2020، خطة الاستجابة الإنسانية، ليبيا.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).